

فلسطين

السلطة تدافع عن السعودية... والاستنفار الإسرائيلي متواصل

ومنع المزارعين من الذهاب إلى العمل في أراضيهم على الحدود». وأضافت: «المعلومات أربكت جيشه وجعلته متأهباً 24 ساعة، وهذا لا يستطيع أن يتحملة الجيش ومردخاي، لذلك نفذ صبره، ونشر هذا التهديد الذي قد يجزّ إلى ضربة استباقية إن بقي الوضع على ما هو عليه».

وفي ظل هذا التصعيد، قالت مصادر محلية فلسطينية أمس إن عدة أليات عسكرية إسرائيلية توغلت مساءً في شمال بلدة بيت لاهيا شمالي القطاع لعشرات الأمتار ونفذت هناك أعمال تجريف بمحاذاة السياج الفاصل، وسط إطلاق نار متقطع لم يوقع إصابات.

بالانتقال إلى ملف المصالحة، قالت حكومة «الوفاق الوطني» في اجتماع عقده أمس، إنها ستراقب نتائج اجتماع الفصائل المقرر عقده في القاهرة بعد أسبوع «بما يمكن الحكومة من الاضطلاع بمهامها كاملة حسب ما نص عليه الاتفاق المتعلق بالمصالحة الوطنية وبسط السيادة الكاملة على قطاع غزة».

في المقابل، قال القيادي في حركة «حماس» محمود الزهار، إن الحكومة والسلطة تضعان شروطاً لإفشال المصالحة وللهرب من المبادرة المصرية، مؤكداً ضرورة «وضع آليات لتطبيق ما اتفقت عليه الفصائل عام 2011 التي من ضمنها تأكيد أن العقيدة الأمنية تعتبر إسرائيل عدواً». وشدد الزهار في لقاء متلفز على أنه «لا يستطيع أحد الإقتراب من سلاح المقاومة أو نزعه».

إلى ذلك، قال أمير قطر، تميم بن حمد، في كلمة أمس، إننا «نتابع بقلق بالغ تدهور الأوضاع على المستوى الإقليمي، وندعو إلى عدم التصعيد»، مهتماً الفلسطينيين بالوحدة التي تمت، وأماً في الوقت نفسه «أن يرفع ذلك الحصار عن غزة».

(الأخبار)

بؤاف مردخاي، ضد حركة الجهاد الإسلامي وحماس السبت الماضي لم يأت من فراغ، إذ خرج ببزته العسكرية متوجهاً إلى المجمع العسكري وهناك نشر تهديده، مشيرة إلى أنه أراد أن ينقل «الأزمة إلى الطرف الآخر». وقالت الصحيفة: «إسرائيل منذ تفجير النفق تعيش حالة تصعيد واستنفار لجيشها... كل يوم هناك تدريب في غلاف غزة، الجنود تم استدعائهم في ظل هذا الاستنفار، وحدات من الجيش منتشرة على مدار الساعة على الحدود، إلى جانب وقف العمل في الجدار الأرضي،

ترامب، وإلا فعليه الاستقالة. وأضاف المالكي، خلال استقبال وفد برلماني من السويد أمس، أن الأميركيين يعملون على «طرح خطة سلام إقليمية تتضمن بناء السلام والتخفيف في مجال الأمن الذي يرمي إلى محاربة الإرهاب وورعته ومموليه».

على صعيد آخر، يواصل جيش العدو الإسرائيلي رفع مستوى الجهورية، إذ نشر منظومة «القبة الحديدية» الدفاعية أيضاً في منطقة «غوش دان» في فلسطين المحتلة، وفق القناة العبرية الثانية التي قالت إن الرقابة العسكرية سمحت بنشر الخبر. وتضم «غوش دان» مدن «تل أبيب» و«بافا» و«حولون» و«بات يام» و«رماتان» و«بتاح تكفا». كذلك، ذكر موقع المستوطنين الإخباري العبري أن ما تسمى «كتيبة غزة» في جيش الاحتلال قررت إغلاق أماكن سياحية في «غلاف غزة» بسبب تهديدات المقاومة الفلسطينية بالرد على قصف نفق تابع لها.

في هذا السياق، علقت صحيفة «إسرائيل اليوم» في تقرير أمس، بالقول إن «تهديد المنسق العام لشؤون المناطق الفلسطينية لدى الحكومة الإسرائيلية

في محاولة لتجنب الإحراج السعودي، وتلافياً للإحراج المترافق مع ضغوط الرياض من أجل تسوية القضية الفلسطينية، قالت رام الله إن المملكة لن تطبع العلاقة مع إسرائيل قبل حل «القضية الفلسطينية». على مقلب آخر، يتواصل شد الحزام الإسرائيلي حول غزة وداخل فلسطين المحتلة

وسط مؤشرات متسارعة على ضغوط سعودية تمارسها الرياض على السلطة الفلسطينية من أجل قبول الحل الأميركي المنتظر اقتراحه في شأن الصراع مع إسرائيل، صرح وزير الخارجية في السلطة، رياض المالكي، أمس، بالقول إن «المملكة العربية السعودية لن تقدم على التطبيع مع إسرائيل بأي شكل كان قبل حل القضية الفلسطينية».

كلام المالكي الذي يأتي بعد نشر وثيقة «الأخبار» عن مراسلة بين وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، إلى ولي العهد محمد بن سلمان (راجع عدد أمس)، جاء فيه مرافعة دفاعية عن المملكة، إذ قال إن «السعودية تقدم كل الدعم على المستويات كافة إلى الفلسطينيين بغية الوصول إلى حل قائم على أساس الشرعية الدولية وقراراتها»، من دون أن يوضح فحوى اللقاءات التي عقدها رئيس السلطة، محمود عباس، عندما استدعى إلى الرياض الأسبوع الماضي، علماً بأن صحفاً أميركياً قالت أمس إن السعوديين طلبوا من عباس أن يقبل أي صيغة حل تطرحها إدارة دونالد

لا فروف: لا ضمانات
منا بإخراج
القوات الإيرانية

نقلت وكالة «انترفاكس» عن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قوله إن بلاده لم تتعهد بضمان انسحاب أي قوات إيرانية من سوريا. وتأتي هذه التعليقات بعد أنباء نقلت عن مصادر دبلوماسية أميركية، تفيد بتعهد موسكو (ضمن سياق اتفاق «تخفيف التصعيد» في الجنوب السوري) بالعمل مع إيران لسحب قواتها العاملة في سوريا. ولفت لافروف إلى أن الوجود الإيراني والروسي العسكري في سوريا هو «وجود شرعي»، لكونه تم بطلب وتنسيق مع الحكومة السورية، للمشاركة في الحرب ضد الإرهاب، على خلاف «التحالف الدولي». وفي سياق آخر، أشار إلى أن العمل على عقد مؤتمر «الحوار الوطني» السوري «يجري بنجاح»، وهو في مرحلة التحضيرات التنظيمية وتحديد المشاركين، من دون أن يحدد الموعد المفترض لعقده.

المحلية، لضم أبنائها الموجودين في بلدات وادي الفرات إلى «فصائل محلية عربية»، بمن فيهم المنضوون ضمن صفوف «داعش»، بما يتيح لـ «التحالف» كسب تلك القرى من دون معارك. واستجلبت الاتهامات الروسية رداً استفزازياً من المتحدث باسم «التحالف» ريان ديلون، الذي قال في تعليقات لصحافيين أميركيين، إن «دقة بيان وزارة الدفاع الروسية يتطابق ودقة حملتها الجوية (في سوريا)... وأعتقد أن هذا سبب خروجهم بهذه الأكاذيب. إنهم يشهدون نكسات في الوقت الحالي».

(الأخبار)

لم تظهر مؤشرات
على تراجع الاستعداد
الإسرائيلي حول غزة أو
داخلك فلسطين

لم يسهل الأسبوع الأخير تقدماً ملحوظاً في ملف المصالحة الداخلية (أ ف ب)

تقرير

مخاوف مصرية من ارتفاع أسعار النفط

القاهرة - جلال خيرت

البطاقات) بشكل كامل للحد من الكميات التي يجري توزيعها دون أي زيادة في الأسعار. وأعلنت الحكومة في وقت سابق دراسة تأجيل استكمال خطة رفع الدعم التي يبقى منها عامان (من أصل أربعة أعوام) للتخفيف عن المواطنين، لكن هذه الخطة أُرجئت في ظل تحفظ صندوق النقد عن استمرار الدعم بصورته الحالية، فيما أُرجئت المناقشات فيها حتى إشعار آخر.

وقال محافظ البنك المركزي، طارق عامر، إن السياسات الاقتصادية التي وصفها بـ«التصحيحية» والتي اتخذتها الحكومة ساهمت في جذب استثمارات خارجية كبيرة، وصلت إلى 80 مليار دولار في الأشهر الـ11 الأخيرة، معتبراً أن سياسات الصرف السابقة كانت مدمرة ولا تشجع على الاستثمار، وأهدرت فرص الإنتاج المحلي.

وأشاد عامر بانخفاض نسبة العجز وزيادة الإيرادات في الدولة، متوقفاً زيادة الاحتياطي النقدي وتضاعفه خلال عام، وسط توقعات أن تقوم لجنة السياسات النقدية التي تجتمع غداً الخميس بخفض سعر الفائدة الذي ارتفع لأعلى مستوى له منذ بداية العام الجاري.

مرتبطة بعدم قدرتها على خفض عجز الموازنة ليكون 9% كما توقعت في نهاية العام المالي. السبب الرئيسي في ارتفاع العجز عما كان متوقفاً، هو ارتفاع تكلفة دعم المحروقات التي تستخدم في محطات الكهرباء. بالإضافة إلى ثبات أسعار البنزين والسولار وعدم تحريكها وسط مقترحات بزيادة أسعار بنزين 95 الذي حُرر سعره قبل سنوات ليكون بالسعر العالمي، مع الحفاظ على باقي أسعار البنزين والسولار كما هي من دون تغيير حتى بعد الانتخابات الرئاسية، حيث ستكون الزيادة الجديدة اعتباراً من بداية العام المالي الجديد في أول تموز/ يوليو المقبل.

ولا ترغب الحكومة في أي قرارات جديدة من شأنها رفع الأسعار خلال الفترة المقبلة التي تسبق انتخابات الرئاسة المقررة في شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو المقبلين، فيما يبقى عجز الموازنة مرشحاً للبقاء بالنسبة نفسها، في حال استمرار أسعار المحروقات أعلى من توقعات الحكومة. وتعمل الحكومة على بداية إنتاج حقل ظهر خلال الأسابيع المقبلة لتخفيف الضغط على عملية الاستيراد، وتدرس كذلك الإسراع في تطبيق منظومة «الكروت»

تخشى الحكومة المصرية في الوقت الحالي أن تكون مجبرة في شهر كانون الثاني/ يناير المقبل على زيادة أسعار المحروقات مع زيادة أسعارها عالمياً بسبب التوترات السياسية في المنطقة، علماً بأن المجموعة الاقتصادية أقرت وفد صندوق النقد الدولي الذي اختتم زيارته نهاية الأسبوع الماضي، بإرجاء زيادة أسعار المحروقات والكهرباء إلى بداية العام المالي المقبل. مخاوف الحكومة مرتبطة بارتفاع سعر برميل النفط ليقرب من 65 دولاراً، في وقت أعدت فيه الحكومة ميزانيتها على سعر يراوح بين 52 و55 دولاراً للبرميل، ما يزيد من الفارق بين السعر الذي جرى الحساب عليه وبين السعر الفعلي، الأمر الذي سينعكس على عجز الموازنة مع الأخذ بالاعتبار أن الحكومة وضعت سعر أقل مما وصل إليه الدولار في الفترة الحالية.

الحكومة التي نجحت في إقناع صندوق النقد الدولي بصرف الدفعة الثالثة من قرض الـ12 مليار دولار بعد الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها على مدار عام كامل، ليصل إجمالي ما حصلت عليه مصر بعد الصرف المتوقع للدفعة الثالثة لنحو نصف قيمة القرض، تواجه مخاوف

الوحيد لضمان وحدة العراق المشار إليه في المادة الأولى». ولاقت الخطوة ترحاباً بغدادياً، إذ نقلت وكالة «رويترز» عن مصادر في «البنك المركزي العراقي» تأكيداً أن «البنك خفف القيود على البنوك الخاصة في الإقليم، بعد إبلاغها أنه يمكنها الإبقاء على فروعها هناك

سيتابم «البنك المركزي»
التعاملات بالعملة
الأجنبية في «كردستان»

مفتوحة»، وذلك بعد أسبوع فقط من إصداره أوامر بإغلاقها. ويهدف الإجراء إلى التحكم في تدفق العملة الصعبة إلى «الإقليم»، وهو ما «سينابحه البنك المركزي عن كذب في الفترة المقبلة، خاصة التعاملات في العملة الأجنبية».

(الأخبار)